دور الذهب في السياسة العالمية (السودان انموذجا)

م.د. زهراء جبار رهيف الشويلي
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
جامعة بغداد

الكلمات المفتاحية: الذهب، السودان، السياسة العالمية، التمويل العسكري، الجيوسياسية، التعدين

الملخص:

تناول البحث الدور المحوري لمعدن الذهب في تشكيل التفاعلات السياسية الدولية، مع التركيز على الحالة السودانية كنموذج للدول الغنية بالموارد والتي تعاني من عدم الاستقرار السياسي. تكمن مشكلة البحث في تحول الذهب من مورد تنموي إلى أداة للصراع الدولي والإقليمي ووسيلة لتمويل النزاعات المسلحة الداخلية. تهدف الدراسة إلى تحليل كيفية استخدام القوى العظمى (مثل روسيا والولايات المتحدة) للذهب السوداني كأداة لتجاوز العقوبات المالية أو لفرض نفوذ جيوسياسي في منطقة القرن الأفريقي. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، وتوصل إلى أن غياب الرقابة المؤسسية على قطاع التعدين في السودان قد حول الذهب إلى "وقود" للحرب الحالية، مما أدى إلى تآكل السيادة الوطنية لصالح شبكات دولية عابرة للحدود. وتوصي الدراسة بضرورة تدويل مراقبة سلاسل توريد الذهب السوداني وربط استقراره ببرامج الشفافية الدولية.

المقدمة :-

تعد دراسة العلاقة بين الموارد الطبيعية والسياسة الدولية من أعقد مجالات العلوم السياسية الحديثة فيبرز "المعدن الأصفر" ليس فقط كأداة مالية، بل كمحرك للجيوسياسة العالمية. ويعد السودان نموذجاً صارخاً يجسد هذه الجدلية؛ حيث تحول الذهب فيه من مورد للتنمية إلى "محرك للصراع" ووسيلة لإعادة تموضع الدولة في الساحة الدولية اذ تعيش السودان على تناقض بنيوي ؛ فبينما يمتلك احتياطيات ضخمة تضعه في مصاف الدول الأفريقية المنتجة للذهب، أدى غياب الشفافية المؤسسية وتصاعد النزاعات المسلحة إلى تحويل هذا المعدن النفيس إلى "اقتصاد موازٍ" يغذي الحروب الداخلية ويستقطب قوى دولية تسعى لتأمين مصالحها بعيداً عن الرقابة المالية العالمية. وبناءً عليه، يطرح البحث تساؤلاً جوهرياً: كيف ساهم الذهب في صياغة التفاعلات السياسية للسودان على الصعيدين الإقليمي والدولي؟.

يمتلك السودان مخزونات هائلة وضعتْه في قلب صراع القوى العظمى، حيث تتقاطع المصالح الاقتصادية مع الأجندات العسكرية وسنقوم بتفكيك هذه العلاقة المعقدة. اذ يعد الذهب أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد والسياسة الدولية، ولم يعد مجرد معدن نفيس للزينة، بل أداة نفوذ وصراع و يبرز السودان كحالة دراسية معقدة حيث تتقاطع ثرواته من الذهب مع مصالح قوى دولية (روسيا، الصين، الولايات المتحدة) وقوى إقليمية، مما أثر بشكل مباشر على استقراره السياسي،وفهم الديناميكيات المعقدة التي تربط بين الموارد الطبيعية والقرار السياسي. فالسودان، بعد فقدانه للموارد النفطية عقب انفصال الجنوب في عام 2011، وجد نفسه مضطراً للاعتماد الكلي على الذهب، مما جعله عرضة لتدخلات فاعلين دوليين (مثل روسيا والقوى الإقليمية) كما اسلفنا الذين رأوا في الذهب السوداني وسيلة لتجاوز العقوبات الدولية أو لتعزيز النفوذ الجيوسياسي في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر.

أهمية الدراسة: تسليط الضوء على تحول الذهب من سلعة اقتصادية إلى أداة للصراع والتحالفات الدولية.

مشكلة الدراسة: كيف أثر فقدان الموارد النفطية (بعد 2011) في تحويل الذهب إلى "محرك أساسي" للسياسة الداخلية والخارجية في السودان؟ وكيف تحول الذهب في السودان من مورد اقتصادي إلى محرك للصراعات الداخلية وأداة للاستقطاب السياسي الدولي؟

فرضية البحث: إن السيطرة على موارد الذهب في السودان تعد المحدد الرئيسي لشبكة العلاقات الدولية والنزاعات العسكرية الحالية.

منهج البحث جاءت: على المنهج الوصفي التحليلي لتفكيك بنية قطاع الذهب في السودان، مع استخدام منهج دراسة الحالة لفحص أثر هذا المورد على استقرار الدولة وسيادتها. وينقسم البحث إلى ثلاثة محاور أساسية؛ يبدأ بتأصيل دور الذهب في الاقتصاد السياسي العالمي، ثم ينتقل لواقع التعدين في السودان، وصولاً إلى تحليل أثر الذهب على شبكة العلاقات والنزاعات الدولية .

المبحث الاول :- الذهب في الاقتصاد السياسي العالمي:

شهد النظام الدولي في العقدين الأخيرين تحولاً جذرياً في طبيعة الصراعات الجيوسياسية، حيث انتقل التركيز من النافع الأيديولوجي إلى الصراع المحموم على الموارد الاستراتيجية. وفي قلب هذا المشهد، برز الذهب ليس فقط كأداة للتحوط المالي أو زينة اقتصادية، بل كلاعب رئيسي في تشكيل السياسة العالمية ورسم خارطة التحالفات الدولية.

المطلب الأول: الذهب في الاقتصاد السياسي العالمي (تأصيل تاريخي وتحليلي)

يُعد الذهب المعدن الوحيد الذي حافظ على مكانته السياسية والاقتصادية عبر العصور؛ فهو ليس مجرد سلعة تجارية، بل هو "ملاذ آمن" ومعيار للقوة السيادية. يتناول هذا المبحث تطور دور الذهب في النظام الدولي وصولاً إلى استخدامه كأداة في الصراعات الجيوسياسية

المعاصرة.

ارتبطت قوة الدول تاريخياً بحجم ما تمتلكه من احتياطيات الذهب. منذ عيار "قاعدة الذهب" (Gold Standard) التي سادت في القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، كان الذهب هو الضامن الوحيد لقيمة العملات الوطنية واستقرار النظام المالي العالمي.

وعلى الرغم من "صدمة نيكسون" عام 1971 التي أنهت الربط المباشر بين الدولار والذهب، إلا أن المعدن الأصفر لم يفقد بريقه السياسي؛ بل تحول إلى أداة تحوط استراتيجي تلجأ إليها الدول الكبرى (مثل الصين وروسيا) لتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي، مما يجعله سلاحاً في حرب "تعدد الأقطاب" الاقتصادية لما له من اهمية الاستراتيجية في السياسة العالمية اذ يعد الذهب كغطاء نقدي وسياسي وبالتالي لجوء الدول لزيادة احتياطاتها من الذهب للتحرر من هيمنة الدولار. وفي ظل التحولات القطبية الراهنة، لم يعد الذهب مجرد احتياطي نقدي، بل تحول إلى سلاح سياسي تستخدمه القوى الصاعدة (مثل مجموعة البريكس) لتقليل الاعتماد على نظام "السويفت" العالمي والهيمنة الدولارية و إن السيطرة على منابع الذهب تعني امتلاك "سيولة سيادية" عابرة للعقوبات الدولية، وهو ما يفسر التكالب الدولي على القارة الأفريقية والسودان تحديداً وتعتبر القوى العظمى أن تأمين تدفق الذهب من الدول النامية يضمن استقرار موازين مدفوعاتها وان الذهب السوداني، بصفته من الأنقى عالمياً، دخل ضمن حسابات "الأمن القومي" لدول مثل روسيا التي تسعى لتأمين احتياطاتها لتمويل عملياتها الخارجية، والصين التي ترغب في تعزيز مكانة اليوان الذهبي اما في ظل الأزمات المالية العالمية، عاد الذهب ليكون "الملاذ الآمن" للدول التي تمتلك احتياطات ضخمة أو سيطرة على منابع الإنتاج تمتلك قدرة أكبر على المناورة السياسية وتمثل أفريقيا الساحة الخلفية للصراع الصيني-الأمريكي-الروسي. السودان، بموقعه الجغرافي وثروته المعدنية، أصبح نقطة ارتكاز في هذا الصراع.

يتوزع الذهب في السودان على مساحات شاسعة تشمل أكثر من 80% من ولايات البلاد، وتتركز الأهمية الاستراتيجية في ثلاث مناطق رئيسية:

اولا :- مربع (نهر النيل والشمالية): وهي المناطق الأكثر استقراراً والأعلى إنتاجاً من حيث الشركات المنظمة والتعدين الأهلي.

ثانيا :- إقليم دارفور (منجم جبل عامر): ويمثل "الذهب السياسي" بامتياز، حيث ارتبط الصراع على هذا المنجم بتحولات موازين القوى بين الحركات المسلحة والقوات النظامية.

ثالثا :- ولايات كردفان والنيل الأزرق: مناطق إنتاج واعدة لكنها تعاني من تداخلات أمنية

مستمرة.

"شكل رقم 1": خريطة توضح مناطق النفوذ الدولي في أفريقيا وعلاقتها بمناطق الذهب

المطلب الثاني: الذهب كبديل للنظام المصرفي العالمي (تجاوز العقوبات)

في السياسة العالمية المعاصرة، أصبح الذهب "العملة المفضلة" للدول التي تواجه عزلة دولية أو عقوبات اقتصادية. وتتجلى أهميته السياسية في النقاط التالية:

اولا :- سهولة النقل والإخفاء: بعيداً عن نظام "سويفت" (SWIFT) للمراقب المالي الدولي، يمكن تداول الذهب فعلياً (سبائك) لتنفيذ صفقات سلاح أو دعم دون ترك أثر رقمي.

ثانيا :- مخزن للقيمة في الأزمات: تاريخياً، تزداد سطوة الدول المالكة للذهب وقت الحروب والأوبئة، حيث تنهار العملات الورقية ويبقى الذهب صامداً، مما يمنح الأنظمة السياسية "نفساً أطول" في مواجهة الضغوط الخارجية

و يعاني القطاع من فجوة هيكلية في الإدارة، حيث ينقسم إلى:

اولا :- التعدين التقليدي (الأهلي): يساهم بنحو 90% من الإنتاج الكلي، ويعمل فيه أكثر من مليوني سوداني. سياسياً، يصعب السيطرة على هذا القطاع، مما يجعله عرضة لسيطرة "أمراء الحرب" والزعامات القبلية.

ثانيا :- شركات الامتياز والمعالجة: وهي الشركات المنظمة (سودانية وأجنبية) واجهت هذه الشركات تحديات سياسية كبرى، منها المطالب المحلية بالخدمات، والاضطرابات الأمنية التي أدت لتوقف العديد منها

وقد برز في العقدين الأخيرين مصطلح "معادن النزاع" (Conflict Minerals)، حيث أصبح الذهب المحرك الأساسي للحروب الأهلية في القارة الأفريقية بالاخص بدول مثل السودان، وجمهورية الكونغو، ومالي، لم يعد الذهب مصدراً للازدهار، بل تحول إلى:

اولا :-تمويل الميليشيات: حيث تسيطر القوى غير النظامية على المناجم لتمويل عملياتها العسكرية بعيداً عن ميزانية الدولة الرسمية.

ثانيا :- الاستقطاب الدولي: تتسابق القوى الكبرى (خاصة الشركات الأمنية العابرة للحدود) للسيطرة على هذه الموارد مقابل توفير الحماية السياسية أو العسكرية للأنظمة الحاكمة، مما

يخلق نوعاً من "التبعية الموردية" التي ترهن قرار الدولة السيادي للخارج .

ثالثا :- الإنتاج والتهريب: معضلة الإنتاج التقليدي وسيطرة الشركات شبه العسكرية على منافذ التصدير، مما يحرم الدولة من الموارد الرسمية.

ان واقع قطاع الذهب في السودان يعد "العمود الفقري" للاقتصاد القومي في مرحلة ما بعد النفط، إلا أن هذا القطاع يتسم بالتعقيد الشديد نتيجة تداخل المصالح الرسمية، والأهلية، والعسكرية. يتناول هذا المبحث جغرافيا الذهب، وأنماط الإنتاج، ومعضلة التهريب التي تستنزف سيادة الدولة.

اما الجغرافيا السياسية للذهب في السودان فأنه أكثر من 30 موقعاً تعدينياً رئيسياً، تتركز في:

- ولاية نهر النيل والشمالية (الإنتاج الأكبر).
- جبل عامر في دارفور (الذهب المرتبط بالنزاعات المسلحة).
- ولاية البحر الأحمر (الذهب المرتبط بالتصدير المباشر عبر الموانئ).
- فضلا عن عدة نُطاقات رئيسية، أهمها نُطاق "تلال البحر الأحمر" ونطاق "النيل الأزرق".

و يشكل التعدين التقليدي حوالي 80% من إنتاج السودان، وهو قطاع غير منظم يعمل فيه أكثر من مليوني سوداني. هذه "العشوائية المنظمة" جعلت من الصعب على الدولة المركزية السيطرة على العوائد، مما فتح الباب أمام "أمراء الحرب" والشركات الأجنبية العابرة للحدود للسيطرة على الذهب بعيداً عن الميزانية الرسمية، مما خلق "دولة داخل الدولة"

شكل رقم 2": خريطة السودان الإدارية موضحاً عليها ولايات الإنتاج: نهر النيل، دارفور، وجنوب كردفان .

اما دور الذهب في تمويل النخب العسكرية فقد ارتبط الذهب في السودان بالتمكين السياسي للنخب العسكرية فمن يسيطر على المنجم، يسيطر على القرار السياسي لأنه يمتلك القدرة على شراء الولاءات وتأمين السلاح دون الحاجة لاعتمادات مصرفية دولية تخضع للرقابة

و تشير الإحصائيات إلى أن السودان ينتج سنوياً ما يقارب الـ 100 طن، لكن ما يدخل الخزينة الرسمية لا يتجاوز الـ 30%. الفارق يذهب عبر قنوات غير رسمية تمول مراكز القوى المسلحة.

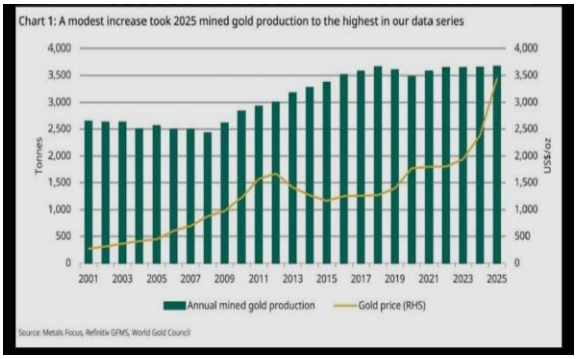

"شكل رقم 3": مخطط بياني (Columns) يوضح تطور إنتاج الذهب من 2015 إلى 2025

المبحث الثاني :- معضلة التهريب والفاقد الاقتصادي

تعد قضية "تهريب الذهب" العائق الأكبر أمام تحول السودان إلى قوة اقتصادية مستقرة. وتشير التقارير إلى أن ما بين 50% إلى 80% من الذهب المنتج لا يدخل خزينة البنك المركزي، وذلك لأسباب سياسية وأمنية:

اولا :-فارق السعر: لجوء المعدنين للسوق الموازي بسبب سياسات الصرف الرسمية.

ثانيا :- الحدود المفتوحة: سهولة التهريب عبر الحدود مع دول الجوار (تشاد، إثيوبيا، ليبيا) ومنها إلى الأسواق العالمية.

ثالثا :- الفساد المؤسسي: تداخل مصالح بعض النافذين في أجهزة الدولة مع شبكات تهريب دولية، مما يجعل الذهب "عملة ظل" لتمويل أنشطة سياسية وأمنية خارج الميزانية الرسمية.

المطلب الاول : - الذهب والفاعلون الدوليون في السودان:-

اولا :- الدور الروسي: العلاقة بين شركات التعدين (مثل فاغنر) وتأمين تدفقات الذهب لروسيا لمواجهة العقوبات الغربية، اذ تتهم التقارير الغربية (مثل تقرير سي إن إن الشهير) روسيا باستخدام الذهب السوداني لالتفاف على العقوبات الناتجة عن حرب أوكرانيا، عبر شركات مثل "ميرو غولد" المرتبطة بمجموعة فاغنر.

ثانيا :- الموقف الغربي: محاولات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فرض رقابة على الذهب السوداني لقطع سبل تمويل الأطراف المتصارعة لذا تضغط الولايات المتحدة عبر "قانون سلام السودان" لفرض عقوبات على شركات الذهب، مما جعل المعدن الأصفر "قلب" الصراع الدبلوماسي بين واشنطن وموسكو فوق الأراضي السودانية.

ثالثا :- التجاذبات الإقليمية: دور الدول المجاورة كمحطات ترانزيت لتجارة الذهب العالمية.

رابعا :- الفاعلين من غير الدول: ارتبط تصاعد نفوذ المجموعات المسلحة بالسيطرة على مناجم الذهب. فمن يسيطر على "المنجم" يمتلك القدرة على تمويل العمليات العسكرية بعيداً عن الرقابة البنكية الدولية.

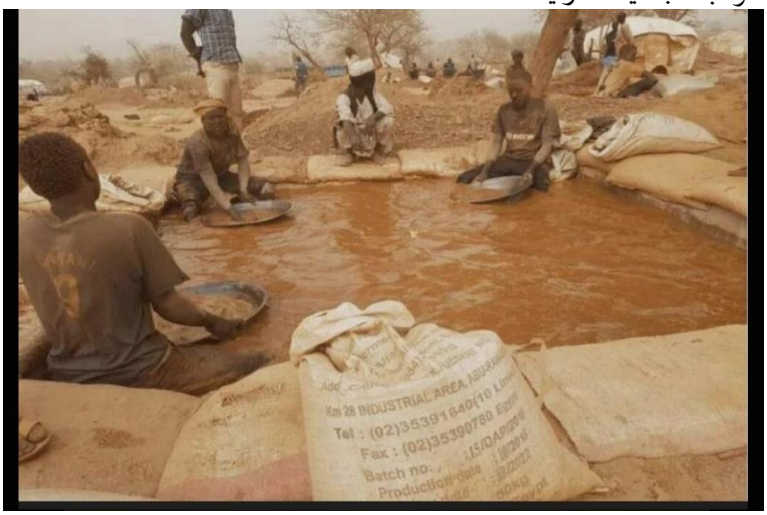

"شكل رقم 4": صورة فوتوغرافية لعملية تعدين الذهب بالطريقة التقليدية في مناطق النزاع (دارفور)

اما عن واقع التعدين الأهلي وانعكاساته على الأمن المحلي فأصبح الذهب المحرك الأساسي لاستمرارية الصراع بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع. السيطرة على مناجم مثل "جبل عامر" في دارفور ومناطق التعدين في "نهر النيل" وفرت تدفقات نقدية ضخمة خارج النظام المصرفي الرسمي، مما سمح للأطراف المتصارعة بشراء المسيرات والأسلحة المتطورة وتجنيد المقاتلين الأجانب، متجاوزين بذلك أي حصار اقتصادي دولي و تشير التقارير الاستخباراتية الدولية إلى أن حوالي 70-80% من إنتاج الذهب السوداني يتم تهريبه عبر مطارات وقنوات غير رسمية إلى مراكز تجارة الذهب الإقليمية (مثل دبي) ثم إلى الأسواق العالمية. هذا المسار لا يمول الحرب فحسب، بل يربط مصالح قوى إقليمية ودولية ببقاء حالة "اللا-دولة" في السودان لضمان استمرار تدفق المعدن النفيس بأسعار زهيدة الهدف منه هو :-

اولا :- تمويل النزاعات: كيف ساهمت عوائد الذهب في تسليح الأطراف المتصارعة وإطالة أمد الحرب.

ثانيا :- إضعاف مؤسسات الدولة: تغول "اقتصاد الذهب" الموازي على الميزانية العامة للدولة.

و تشير التقارير الدولية إلى أن روسيا سعت لتأمين تدفقات الذهب من السودان عبر شركات أمنية (مثل فاغنر) لتعزيز احتياطاتها من النقد الأجنبي، خاصة بعد العقوبات الغربية التي

فرضت عليها. هذا المسار خلق تحالفاً "ذهبياً" أثر بشكل مباشر على موازين القوى في الخرطوم.

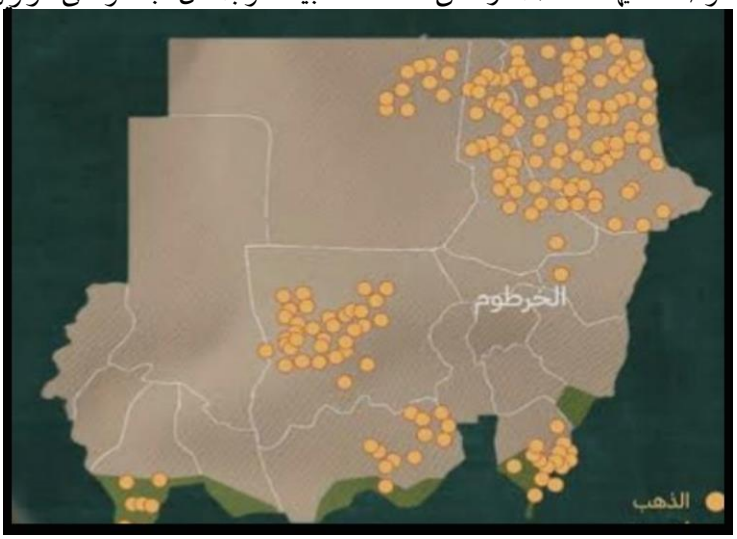

شكل رقم 5:- خارطة الاستثمارات الأجنبية في قطاع الذهب السوداني .

في المقابل، استخدمت الولايات المتحدة ملف الذهب كأداة للضغط السياسي، عبر فرض عقوبات على الشركات المرتبطة بالقوى العسكرية، محاولةً بذلك تجفيف منابع تمويل النزاع وإعادة قطاع الذهب للسيطرة المدنية.

المطلب الثاني : مستقبل السيادة السودانية في ظل "اقتصاد المنجم"

ان سيناريوهات الاستقرار مقابل النهب الممنهج فإذا استمر ارتهان القرار السياسي لعوائد الذهب غير الرسمية، فإن السودان يواجه خطر "التمزق الجيوسياسي"، حيث تتحول مناطق التعدين إلى إقطاعيات تابعة لقوى خارجية.

و تطرح بعض المبادرات الدولية (مثل مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية EITI) ضرورة وضع "بروتوكول الذهب" كجزء من أي اتفاق سلام، لضمان عودة الموارد لخزينة البنك المركزي السوداني بدلاً من جيوب أمراء الحرب ، وبعد عام 2011، اعتمد السودان على الذهب لتعويض الفجوة التي خلفها فقدان نفط الجنوب. إلا أن الاعتماد على "المعدن الأصفر" دون مؤسسات قوية أدى إلى خلق "دولة المنجم" التي يتصارع عليها الجميع، لذلك لا يمكن تحقيق استقرار سياسي في السودان دون "وطنية الذهب"، أي إخضاع كل عوائده للبنك المركزي وتوحيد قنوات

تصديره تحت رقابة دولية ووطنية صارمة.

شكل رقم 6": صورة تعبيرية لشعار "مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)"]

الخاتمة :-

أن الذهب لم يعد مجرد مورد طبيعي يُسهم في الناتج المحلي الإجمالي، بل تحول إلى لاعب جيوسياسي فاعل أعاد تشكيل هوية الدولة السودانية وعلاقاتها الدولية في مرحلة ما بعد النفط ، لقد كشف البحث عن جدلية معقدة بين "الثروة" و"الصراع"، حيث أثبتت الحالة السودانية أن وفرة الموارد في ظل غياب الحوكمة المؤسسية والشفافية تتحول من "نعمة اقتصادية" إلى "لعنة سياسية" تهدد كيان الدولة وسيادتها.

لقد استطاع البحث الوصول إلى نتائج استراتيجية، أبرزها أن الذهب السوداني بات يمثل "العملة السياسية" الأكثر تأثيراً في صياغة التحالفات الإقليمية، حيث وفّر للجهات الفاعلة (سواء الرسمية أو غير النظامية) استقلالاً مالياً مكّنها من بناء اقتصاد موازٍ بعيداً عن رقابة البنك المركزي. هذا الاقتصاد الموازي لم يكتفِ بتغذية النزاعات الداخلية، بل جذب أقطاباً دولية مثل روسيا، التي وجدت في الذهب السوداني وسيلة استراتيجية لمواجهة الضغوط المالية الغربية، مما جعل الأراضي السودانية ساحة لتصفية الحسابات الدولية وتجاوز العقوبات العالمية.

كما خلص البحث حالة "جبل عامر" إلى حقيقة مؤسفة، وهي أن مناطق التعدين تحولت إلى "إقطاعيات عسكرية" تُدار بعيداً عن سيادة القانون، مما خلق طبقة جديدة من النخب المرتبطة بالذهب والتي تتقاطع مصالحها مع استمرار حالة عدم الاستقرار لضمان استمرار تدفق المعدن النفيس عبر قنوات غير رسمية. إن استمرار هذا النمط من الإدارة لا يؤدي فقط إلى إهدار الموارد الضخمة وضياع مليارات الدولارات على الخزينة العامة، بل يعمل على تآكل بنية الدولة وتحويلها إلى "دولة غنائمية" يُتصارع على مواردها بدلاً من استثمارها في التنمية المستدامة.

بناءً على ما تقدم، فإن البحث يطرح رؤية ختامية مفادها أن استقرار السودان وتكامل دوره

في السياسة العالمية يمر حتماً عبر "تأميم القرار الاقتصادي" لقطاع الذهب، وفرض ولاية كاملة للمال العام على كل غرام مستخرج. إن التحول من "ذهب الصراع" إلى "ذهب التنمية" يتطلب إرادة سياسية صلبة تضع حداً لتداخل المصالح العسكرية والتجارية، وتتبنى معايير الشفافية الدولية التي تضمن أن تظل موارد السودان ملكاً لأجياله القادمة، وليس وقوداً لحروب الحاضر.

الاستنتاجات والتوصيات:

1. الذهب في السودان ليس مورداً اقتصادياً فحسب، بل هو "وقود" للصراع السياسي الذي تديره أجندات دولية.

2.ضرورة إخضاع قطاع التعدين لرقابة دولية وشفافية وطنية، وربط رفع العقوبات بمدى مدنية إدارة هذا القطاع.

3. الذهب في السودان تحول من "نعمة اقتصادية" إلى "لعنة جيوسياسية" بسبب غياب المؤسسية وتدخل الفاعلين الدوليين (روسيا والولايات المتحدة بشكل خاص)

4.إن صراع القوى العظمى على الذهب الأفريقي يتخذ من السودان ساحة اختبار لكسر الهيمنة المالية الغربية.

5.ضرورة تشكيل مفوضية وطنية مستقلة لإدارة التعدين، تخضع لرقابة برلمانية ومجتمعية، مع تفعيل "شهادة المنشأ" الدولية للذهب السوداني لمنع التهريب.

6. الذهب هو "العملة السياسية" الحقيقية في السودان اليوم.

7.ضرورة تقنين التعدين التقليدي، تعزيز الرقابة الدولية على سلاسل التوريد، وتحويل الذهب إلى مورد للتنمية بدلاً من كونه وقوداً للحرب.

8.الذهب ليس مجرد مورد: بل هو لاعب سياسي رئيسي يحدد شكل التحالفات في السودان.

9.إن صراع القوى العظمى (شرقاً وغرباً) على الذهب السوداني زاد من تعقيد الأزمة الداخلية.

10.رورة تأسيس "بورصة سودانية للذهب" لضمان الشفافية ومنع التهريب كشرط أساسي لأي تسوية سياسية قادمة.

المصادر:-

المصادر العربية:-

1.تقارير مجلس الأمن الدولي بشأن السودان.

2.تقارير منظمة "Global Witness" حول معادن الصراع.

3.دراسات مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

4.عبد القادر محمد أحمد: "اقتصاديات التعدين في السودان: التحديات والآفاق"، دار جامعة الخرطوم للنشر، 2021.

5.مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: "التنافس الدولي في منطقة القرن الأفريقي والسودان"،

القاهرة، 2023.
6.التقرير السنوي لوزارة المعادن السودانية (2022): إحصائيات الإنتاج والتصدير.
7. تقارير البنك المركزي السوداني (2022)، دراسات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
8.تقارير منظمة (The Sentry)، تحقيقات صحيفة (esThe New York Tim) حول الذهب الروسي في أفريقيا
المصادر الأجنبية :-
1) .Exposing the networks of conflict gold in Sudan," London" :(Global Witness (2020
(2 ".The Sentry (2022): "Architects of Chaos: The Role of Gold in Sudan's Political Instability
(3 U.S. Department of the Treasury: Reports on "Wagner Group's Gold Mining Operations .hington D.C., 2023in Sudan," Was
(4 CNN Investigative Report (2022): "Russia is robbing Sudan of its gold to fund its war in .Ukraine
The Role of Gold in Global Politics
(Sudan as a Case Study)

The Role of Gold in Global Politics (Sudan as a Model)

Dr. Zahraa Jabbar Raheef Al- Shuwaili

Center for Strategic and International Studies

University of Baghdad

Zahraa.j@cis.uobaghdad.edu.iq

Keywords: Gold, Sudan, Global Politics, Military Financing, Geopolitics, Mining

Summary :

This research examines the pivotal role of gold in shaping international political interactions, focusing on the Sudanese case as a model for resource-rich countries suffering from political instability.

The research problem lies in the transformation of gold from a development resource into a tool for international and regional conflict and a means of financing internal armed conflicts. The study aims to analyze how major powers (such as Russia and the United States) use Sudanese gold as a tool to circumvent financial sanctions or to exert geopolitical influence in the Horn of Africa. The research adopted the descriptive-analytical method and the case study approach, concluding that the absence of institutional oversight of the mining sector in Sudan has turned gold into "fuel" for the current war, leading to the erosion of national sovereignty in favor of transnational networks. The study recommends the need to internationalize the monitoring of Sudanese gold supply chains and link its stability to international transparency programs.